

السودان يطلق برنامج دعم نقدي لانتشال الملايين من الفقر

الخرطوم - شرع السودان رسمياً في تطبيق برنامج دعم للأسر الفقيرة يهدف إلى تقديم الأموال نقدًا للفقراء بغية تخفيف آثار الإجراءات الاقتصادية القاسية التي طبقتها الحكومة ضمن شروط المانحين وصندوق النقد الدولي لتصبح مسار الاقتصاد.

ويغطي برنامج "ثمرات"، الذي أعلن عنه خلال سبتمبر الماضي، في مرحلته الأولى كلا من ولايات الخرطوم وجنوب دارفور والبحر الأحمر وكسلا التي اعتبرت الولايات الأكثر تأثراً بالأزمة، على أن يتم في مرحلة ثانية تغطية باقي مناطق البلاد.

وتقول وزارة المالية إن تحويل الدعم النقدي سيوجه إلى نحو 80 في المئة من الأسر بهدف مساعدتها على مواجهة آثار عملية الإصلاح الاقتصادي، لكن غياب الإحصائيات الدقيقة حول الأسر الفقيرة قد يعيق البرنامج.

ويلزم البرنامج، الذي تصل مخصصاته إلى 1.8 مليار دولار كنموذج من شركاء السودان، الحكومة بدفع ألفي جنيه (نحو 5 دولارات) لكل فرد من الأسر المستهدفة، أي نحو 32 مليون سوداني من جملة سكان البلاد البالغ عددهم 44 مليوناً تقريبا.

وإضافة إلى المبلغ الكلي المخصص لكل أسرة، يخصص برنامج ثمرات نسبة زيادة تقدر بواقع 3.5 في المئة عن المبلغ الإجمالي المخصص، ستنذهب إلى السوكلاء ونقاط البيع لضمان عدم خصم أي مبالغ من الأسر مقابل خدمة السحب.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى أبو بكر كوكو مدير عام وزارة التنمية الاجتماعية والوزير المكلف والشرف العام على برنامج ثمرات بولاية الخرطوم قوله إنه "تم تسجيل أكثر من مليون مستفيد من البرنامج بالولاية حتى الآن".

وأوضح أنه عقب إعلان تعديل سعر الصرف كان لا بد من إيجاد آلية تمكن من تعميم الدعم المالي المباشر بالسعر من صندوق النقد الدولي لمدة عام تقريبا، ويعاني السودانيون من وقع الأزمات الاقتصادية التي انعكست على حياتهم نظراً لتدري أوضاعهم المعيشية ووقوع الآلاف منهم تحت خط الفقر في ظل انعدام الرؤية وضبابية الإصلاحات.

وشكل الدعم السخي للوقود والخبز طيلة سنوات ضغطاً كبيراً على الخزينة العامة الفارغة ويتسبب في مشكلات في العرض والتوزيع وشجع السوق السوداء ونكبي الأزمات الاقتصادية. وتحاول الحكومة الانتقالية التي تشكلت بعد الإطاحة بالبشير في أبريل 2019 إنقاذ الاقتصاد وإصلاحه لكنها تواجه ضغطاً من المواطنين الذين يتعاملون رؤية تحسن في مستويات المعيشة.

ويستمر البرنامج بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي لمدة عام تقريبا،

1.8 مليار دولار قيمة برنامج «ثمرات» الموجه لنحو 32 مليون سوداني وبدعم من المانحين

ويعد ذلك نحو ثلث قيمة الدولار في السوق السوداء، حيث جرى تداوله اليوم بنحو 13 ألف ليرة للدولار، لكنه كان السبيل الوحيد أمام اللبنانيين كثرين للوصول إلى أموالهم. ويبلغ سعر الصرف الرسمي 1500 ليرة للدولار.

وعند صدور التعميم العام الماضي، كان سعر السوق السوداء حوالي نصف مستواه الآن وكانت هناك دعوات للبنوك لرفع السعر الثابت.

وقال المحلل الاقتصادي دان القزّي "إن فالناس الآن يتوسلون من أجل خسارة 70 في المئة في قيمة ودائعهم".

وأدت الأزمة المالية إلى فقد وظائف وأثارت مخاوف من انتشار الجوع ودفعت أكثر من نصف سكان لبنان لما تحت خط الفقر. وخسرت الليرة اللبنانية الدولي بواحدة من أعمق حالات الكساد المسجلة في العصر الحديث.

وكان قرار منع السحب الأخير قد أثار سخطاً، حيث أغلق محتجون الطريق في بيروت بالإطارات المشتعلة واصطف الناس أمام أجهزة الصرف الآلي للسحب قبل سريان القرار.

الضغوط تجبر المركزي اللبناني على تثبيت إجراءات سحب الودائع

بيروت - سعى حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة إلى طمأنة المودعين الخميس بأن المؤسسة المالية لم تقلس وأن ودايعهم لدى المصارف المحلية في أمان وستستعاد قريباً، وذلك بعد التراجع عن قرار بوقف السحب آثار احتجاجات.

وخرج اللبنانيون الغاضبون إلى الشوارع في وقت متأخر من مساء الأربعاء الماضي بعد إعلان المركزي عن وقف السحب من الودائع بالدولار بسعر صرف ثابت يقل كثيراً عن السوق غير الرسمية، لكنه أعلى من سعر الربط الرسمي.

وقالت الرئاسة في بيان عقب اجتماع شارك فيه سلامة "تقرر اعتبار التعميم رقم 151 الصادر عن مصرف لبنان ما زال ساري المفعول".

ومنعت المصارف المودعين من السحب من حساباتهم الدورية ومنعت التحويلات الخارج. لكن بموجب التعميم الصادر العام الماضي، سُمح لهم بسحب الدولارات مع دفع الأموال بالعملة المحلية بسعر صرف 3900 ليرة للدولار.

وقال مصدر مسؤول كبير لوكالة رويترز، رافضاً نشر اسمه نظراً لحساسية الأمر، إن "خطوة وقف السحب تم العمل عليها كانت متواترة سياسياً لجمع المودعين بشعرون بالرضا عن سعر ثابت يكبدهم خسارة كبيرة في أموالهم".

وعند صدور التعميم العام الماضي، كان سعر السوق السوداء حوالي نصف مستواه الآن وكانت هناك دعوات للبنوك لرفع السعر الثابت.

وقال المحلل الاقتصادي دان القزّي "إن فالناس الآن يتوسلون من أجل خسارة 70 في المئة في قيمة ودائعهم".

وأدت الأزمة المالية إلى فقد وظائف وأثارت مخاوف من انتشار الجوع ودفعت أكثر من نصف سكان لبنان لما تحت خط الفقر. وخسرت الليرة اللبنانية الدولي بواحدة من أعمق حالات الكساد المسجلة في العصر الحديث.

وكان قرار منع السحب الأخير قد أثار سخطاً، حيث أغلق محتجون الطريق في بيروت بالإطارات المشتعلة واصطف الناس أمام أجهزة الصرف الآلي للسحب قبل سريان القرار.

وقال المحلل الاقتصادي دان القزّي "إن فالناس الآن يتوسلون من أجل خسارة 70 في المئة في قيمة ودائعهم".

وأدت الأزمة المالية إلى فقد وظائف وأثارت مخاوف من انتشار الجوع ودفعت أكثر من نصف سكان لبنان لما تحت خط الفقر. وخسرت الليرة اللبنانية الدولي بواحدة من أعمق حالات الكساد المسجلة في العصر الحديث.

وكان قرار منع السحب الأخير قد أثار سخطاً، حيث أغلق محتجون الطريق في بيروت بالإطارات المشتعلة واصطف الناس أمام أجهزة الصرف الآلي للسحب قبل سريان القرار.



قيود محقة على حساب المواطنين



تعاون تونس - ليبيا طموح

تونس تستعد لأكبر منتدى أفريقي لإنعاش الاقتصاد

منتدى تمويل الاستثمار والتجارة يوفر التمويلات للمشاريع

الغربي إضافة إلى حصول تونس على عقود العديد من المشاريع في مجالات الكهرباء والطاقة.

وشدد على أن "هذه المشاريع ستكون نقطة مفصلية لإعادة تموقع تونس في ليبيا مشدداً على أن المهم هو المتابعة والميدان والشركات وعودة الشركات التونسية إلى ليبيا لافتكاح حصتها من السوق في ظل المنافسة الشرسة".

وأكد أن "التونس امتيازات ومقومات التنافسية والخبرات والمهارات التي تجعلها في أولوية على بقية البلدان خصوصاً في تجارة البز ونقل السلع".



أنيس الجزيري
علينا دعم التعاون بين تونس وليبيا للتركيز على أفريقيا

وتعد ليبيا ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، كما كانت تحويلات قرابة 150 ألف تونسي، كانوا يشتغلون في ليبيا قبل سنة 2010، تبلغ نحو 60 مليون دينار (21.9 مليون دولار) تونسي في الشهر.

وكان رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي قام بزيارة هي الأولى إلى ليبيا في 22 مايو الماضي، مصحوباً بوفد رفيع المستوى ضم ممثلين من المنظمات الوطنية ورجال الأعمال من أجل بناء تعاون اقتصادي جديد والاستفادة من مخطط إعادة الإعمار.

وفي نوفمبر الماضي، تم فتح الخطوط التجارية عبر المعابر التونسية الحدودية مع ليبيا بعد 8 أشهر من إغلاقها، وكانت عمليات التصدير بين البلدين قد تعثرت بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، غير أنها اصطلحت بجائحة كورونا وتواصل القيود التي فرضتها سلطات البلدين على المسافرين.

وفي وقت سابق أعلن وزير النقل الليبي محمد سالم الشهبوي "أنه اتفق مع نظيره التونسي كمال السدوخ على تكوين لجنة مشتركة بين البلدين ستشرف على استكمال الطريق السريعة تونس-ليبيا، وتكون مرتبطة بمعبر رأس الجدير خلال فترة زمنية وجيزة لتعزيز حركة النقل البري بين البلدين".

وأضاف الشهبوي في افتتاح ورشة حول البناء والبنية التحتية التي نظّمها مجلس الأعمال التونسي الأفريقي في طرابلس "أنه تم الاتفاق أيضاً على فتح معابر حدودية جديدة لتسهيل حركة نقل المواطنين الليبيين نحو تونس وتكوين لجنة تعنى برفع كل المعوقات التي تحد من حرية تنقل الليبيين بالمنافذ البرية".

وخلال السنوات الأخيرة حاولت الشركات التونسية تعزيز حضورها في قارة أفريقيا وتمكنت منذ تأسيس مجلس الأعمال التونسي الأفريقي من تأسيس نحو 60 مؤسسة في الكوت ديفوار وأكثر من 10 مؤسسات في السنغال.

تستعد تونس لتنظيم أكبر منتدى أفريقي لتمويل التجارة والاستثمار في يونيو الجاري من خلال تظاهرة تجمع أكبر الصناديق الاستثمارية والبنوك العالمية لتوفير التمويلات للمشاريع في مجال البنية التحتية والطاقة.

المواصلات الليبي محمد الشهبوي وزير الصناعة والمعادن أحمد أبو عيسى، وشدد على أن المنتدى "سيواصل متابعة مخرجات المنتدى الاقتصادي التونسي الليبي بمحافظة صفاقس في 11 مارس الماضي كما سيتابع مخرجات المعرض التونسي الليبي في طرابلس الذي انتظم مؤخراً لدعم أسس التعاون مع ليبيا وتفكيك بعض العقبات لافتاً إلى أهمية إلغاء الرسوم على اعتمادات السلع عبر البر بين البلدين في تعزيز آفاق التجارة".

وشدد على "ضرورة دعم تعاون تونس ليبي للتركيز الثنائي على قارة أفريقيا وذلك من خلال التسريع في تنفيذ مشاريع الطرق ومد السكك الحديدية والمناطق اللوجستية في الحدود عبر الجنوب الليبي بمنطقة سبها لتسهيل انسيابية البضائع التونسية والليبية نحو أفريقيا جنوب الصحراء".

كما أشار الجزيري إلى "وجود تعطيل كبير في المنافذ بين تونس وليبيا من الجانبين، مؤكداً الاتفاق على تسهيل العبور بين البوابتين". كما أفاد ب"وجود اتفاق لفتح خط بحري تجاري بين تونس وليبيا، ومنطقة لوجستية في منطقة بن قردان الحدودية لتكون منطقة تجارية حرة تسهل التجارة بشكل كبير، كما تم التأكيد على إكمال إنجاز الطريق السيارة تونس ليبيا".

وأكد رئيس مجلس الأعمال التونسي الأفريقي أن "مشاركة الشركات التونسية في ليبيا خلال المعرض الذي انتظم بالعاصمة الليبية طرابلس إيجابية وأعاد تفعيل الشركات".

800 مشروع بناء مسكن اجتماعي في ليبيا ستفذه الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

وأفاد أن "عديد الشركات في القطاع الخاص حصلت على عقود كما حصلت شركات القطاع العام على عقود مهمة في ميدان التجهيز والإسكان والبنية التحتية، حيث حصلت الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (سنيت) على مشروع لبناء مساكن اجتماعية نحو 800 مشروع كما بدأت الوكالة العقارية في ليبيا كما بدأت الوكالة العقارية الصناعية التونسية دراسة مشروع منطقة صناعية كبيرة في طرابلس لتنفيذها لاحقاً ما سيحل آفاقاً في مناطق أخرى".

وأوضح أنيس الجزيري أن "وزير المواصلات الليبي شدد على أولوية تونس في مشاريع الطرق على الجانب

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - تراهن تونس على منتدى تمويل الاستثمار والتجارة في أفريقيا لإنعاش اقتصادها ومعالجة إشكاليات التمويل التي تواجه المشاريع جراء جائحة كورونا، حيث يهدف المنتدى الذي ستكون ليبيا أحد أهم محاوره على إنشاء منظمة لوجيستية في الحدود الليبية لتسهيل انسيابية السلع التونسية والليبية نحو أفريقيا جنوب الصحراء.

يترقب مجلس الأعمال التونسي الأفريقي تنظيم الدورة الرابعة لمنتدى تمويل الاستثمار والتجارة التي ستطلق في 24 يونيو المقبل وتدوم ثلاثة أيام في تونس وستكون بإشراف خاص من رئيس الجمهورية قيس سعيد.

وفي هذا السياق قال رئيس مجلس الأعمال التونسي الأفريقي أنيس الجزيري في مقابلة خاصة مع "العرب" إن "الدورة الرابعة ستستقبل جهات مانحة ومؤسسات مالية على غرار البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية وبنك التصدير والتوريد في أفريقيا وبنك أفريقيا فايننس كوربوريشن وبنك بان أفريكان".

وأضاف أن "عديد الشركات الاقتصادية الأفريقية ستحضر هذا الملتقى وستنظم لقاءات ثنائية كما يستقبل المنتدى لأول مرة أكبر صندوق استثمار أفريقي وهو بنك أفريقيا 50 المخصص في تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة".

وتابع أن "المنتدى الذي سيدور لثلاثة أيام سيحتوي على ورشات عمل للتعريف بالصناديق الاستثمارية الجديدة ويستقبل حوارات بين وزراء من بوركينا فاسو والكامرون والنيجر ومختلف البلدان الأفريقية، فيما ستكون هناك دولتان مانحتان وهما جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا وسيضم نساء ورجال أعمال من مختلف البلدان الأفريقية".

ويهدف المنتدى إلى معالجة إشكاليات التمويل التي تواجه الشركات والمشاريع الأفريقية الناشئة، وذلك عبر تقديم حلول تمويل توفرها الصناديق والبنوك لإنعاش الاقتصادات الأفريقية لإسما بعد تعثر التمويل والأزمات التي خلفتها جائحة كورونا.

وأشار أنيس الجزيري إلى أن "خصوصية المنتدى تكمن في تخصيص اليوم الثالث لليبي، حيث سيركز على ورشة بعنوان "التعاون التونسي الليبي نحو أفريقيا" بهدف إيجاد طريق العبور وتجارة العبور ما يسمح بجعل ليبيا وتونس بوابتان لأفريقيا وبلدان أوروبا وآسيا كما سيشهد المنتدى حضور وزير